الأنباء
الاربعاء 27 ابريل 2011

خلال ندوة نظمها بديوان النيباري مساء أمس الأول

«المنبر الديموقراطي»: تأخر تشكيل الحكومة.. سمة من سمات الأزمات السياسية

صالح الملا متحدثا في ندوة «المنبر الديموقراطي» مساء أمس الأول

عبدالله النيباري متحدثا خلال الندوة

صالح الملا وعبدالله النيباري ويوسف الشايجي (متين غوزال)

أكد النائب صالح الملا ان الناس سئموا الحديث عن ان مجلس الأمة مؤزم، مستدركا، نعم بعض النواب أصحاب مصالح ويسعون لصنع البطولات وآخرون غير متخصصين لأن السلطة التشريعية خيار شعبي لأكثر من فرد ولابد ان تكون نتائجها غير ملائكية وفيها «الزين والشين»، والخيار للأمة لإصلاح هذا الاعوجاج عندما ينتهي الفصل التشريعي.

وأضاف الملا خلال الندوة التي نظمها المنبر الديموقراطي بديوان النيباري مساء أمس الأول عن «الحكومة السابعة وأزمات سياسية متتالية، قائلا: «رغم ذلك فنحن لا نبرئ الحكومة فهي مستنسخة مما سبقتها من حكومات بل مخطئ من يظن ان لدينا حكومة أصلا»، مستغربا كيف لحكومة وهي خيار فرد بان تأتي بغير مؤهلين وغير متخصصين ولا تملك فريقا يقوى على المواجهة وتعودنا ان تأتي بحكومة محاصصة وناد سياسي لإرضاء الجميع، معتبرا هذا النهج مرفوضا، مستدركا: لا أريد ان أظلم سمو الشيخ ناصر المحمد وحده لأن الحكومات منذ التحرير مستنسخة وغير قادرة على المواجهة إلا انه منذ 2008 حتى اللحظة والاختيار الوزاري سيئ مبني على المحاصصة والترضيات والنفوذ حتى داخل الأسرة الحاكمة لاختيار وزرائها، لافتا الى ان أسلوب التشاور أسلوب فاشل ودمر البلد وغير مقبول ان نقول لنواب قبيلة او طائفة رشحوا لنا كفؤا منكم.

الملا: لا أريد ان أظلم سمو الشيخ ناصر المحمد وحده لأن الحكومات منذ التحرير مستنسخة وغير قادرة على المواجهة

الأسرة الحاكمة

وزاد الملا «ان الأسرة الحاكمة تملك كفاءات مشهود لها من الشباب تستطيع ان تبدع في العمل الوزاري ودورهم مهم ومحبذ إلا ان التوسع في توزير أبناء الأسرة أمر غير مستحب، مستغربا تكرر 5 وزراء من الأسرة وكأن «مافي في هالبلد غير هالولد»، لافتا الى ان هذه الحكومة تتفنن في الهروب وشعارها «الهون أبرك ما يكون».

واعتقد الملا عدم صحة التوقع بأن النظام اكتشف ان ادارة أمور البلد في خطأ بل انه «عادت حليمة لعادتها القديمة» والتشكيل الوزاري سيكشف للجميع ذلك، لافتا الى ان لدينا حكومتين حكومة آل الصباح وتضم الوزراء الشيوخ وحكومة الكويت التي تضم للأسف «الموظفين الكبار»، مضيفا المعلومة عندي ان حكومة الصباح ووزراءها اجتمعوا بمفردهم وبمعزل عن بقية الوزراء وقرروا الاستقالة واستغلوا احد الاستجوابات الذي كان يمس وحدتنا الوطنية للأسف كذريعة لتقديم الوزير النافذ ومن معه من الشيوخ استقالاتهم.

وبين الملا ان الفساد استشرى في البلد ودولة أحمد الفهد تحاول تمريره بأي طريقة، مشيرا ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية سعى الفهد فيها لتمرير مناقصة بمبلغ 71 مليون دينار الى جهة معينة بتوقيع واحد، مضيفا انه بعد كارثة مشرف البيئية التي لوثت البلد وقيام مجلس الوزراء باستبعاد مقاول مشرف من الدخول بمناقصات وإحالته للنيابة العامة نفاجأ بعد 6 شهور بأن دولة الفهد توقع عقدا مع هذا المقاول، لافتا الى ان من يريد ان يرشح لمنصب قيادي في الدولة وعليه ان يبدي الولاء والطاعة لدولة الفهد.

الوحدة الوطنية

وتطرق الملا لملف الوحدة الوطنية في عهد هذه الحكومة قائلا: لم نعرف بعمرنا سنيا او شيعيا ولم نكن نشعر بألم بقدر ما نشعر به الآن فشق الصف الوطني أصبح على العلن والنواب يفاخرون بإثارة هذه النعرات في ندوات لهم، في حين نجد ان دولة احمد الفهد لم تشكل اللجنة العليا لدراسة الظاهرة منذ 6 شهور التي كلفها به مجلس الوزراء لحل القضية وسن تشريعات لمعالجة الأمر، قائلا: «نحن نعرف السبب فالفهد لاه بمليارات التنمية والمناقصات».

وأكد الملا ان المطلوب من الحكومة القادمة عدم عودة جميع الوزراء المستجوبين، فما تم سريانه على الوزراء عبدالله المعتوق وبدر الحميضي لا نقبل عدم سريانه على الوزراء الفهد والعبدالله وغيرهما من المستجوبين، مؤكدا نحن في كتلة العمل الوطني موقفنا واضح ولم نعط سمو الشيخ ناصر المحمد صك غفران وموقفا ايجابيا مسبقا بل اخبرناه بأننا لن نقبل رجوع الوزراء المستجوبين، معتبرا عودة الوزراء المستجوبين عودة للتأزيم، مؤكدا اذا رجع احمد الفهد للتنمية فسوف يكون استجوابه منذ الاسبوع الاول ولن نقبل تدويره في الحكومة.

وشدد الملا على ان على الحكومة إيقاف عصابة سراق المال العام ودولة الفهد التي تتعدى على الدولة الأم، مشيرا الى ان احد سراق المال العام ممن يمتلكون شركة شحن جوي بعد شرائه لطائرتي شحن وخسارة شركته قرر فرضها على وزارة الدفاع إلا ان الشرفاء في الدفاع تصدوا له، ثم ذهب لأحد الدواوين الـ 3 وأتتني الأخبار من الشرفاء هناك بأنهم سيتصدون له ثم حول طلبه ببيع الطائرات بقيمة 131 مليون دينار الى مجلس الدفاع الأعلى الذي يضم في عضويته 5 وزراء ليتفرق دمها على القبائل.

وحذر الملا: إن لم تأت حكومتك يا سمو الشيخ ناصر المحمد بمستوى الطموح «فاعتذر يا ناصر وكفى الله الكويتيين شر الأزمات السياسية».

تأخر الحكومة

من جانبه، قال النائب الأسبق عبدالله النيباري ان التأخر في تشكيل الحكومة يعد سمة من سمات الأزمات السياسية في الكويت، معتبرا عدم استقرار الحكومات أزمة سياسية، مضيفا ان 7 وزارات خلال 5 سنوات بنفس الرئيس مدعاة للتفكير في رئيس الوزراء.

وأضاف النيباري ان مطلب رئيس جديد بالتأكيد مستحق فلابد من تغيير الرئيس، إلا ان هذا لا يمنعنا من التعامل مع الواقع والتفكير بالإتيان بنهج جديد، فالمفروض على الحكومة ان تنبثق من مجلس الأمة وعلى الأقل ان يكون نصف أعضائها من النواب وهذا الأمر موجود في مضابط نقاشات المجلس التأسيسي.

وزاد النيباري: أصبح مجلس الأمة للمصالح والخدمات والمال السياسي والصفقات، وأضاف نحن أمام مشكلة متمثلة في عدم قدرة القوى السياسية على إنتاج حكومة بمواصفات خاصة، مضيفا ان هذه الفترة هي فترة الشباب فقد زاد دورهم وتعاظم في ظل غياب خارطة طريق سياسية للخروج من الأزمة.

وبين النيباري ان العمل المطلوب امام هذا المأزق هو توسيع دائرة اختيار رئيس الوزراء لأن يكون من خارج ذرية أسرة مبارك الصباح ثم من خارج أسرة الصباح وهذا أحد المخارج المؤقتة للأزمة الحالية، وكذلك الابتعاد عن المجاملات داخل الأسرة الحاكمة وإبعاد الأسرة عن الدخول بصراعات مع القوى السياسية، مستدركا بأن المطالب السياسية تحتاج الى صبر وعزم وبصيرة وليست تجربة تأميم البترول وفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء إلا دليل على أنه لا شيء مستحيلا، داعيا الشباب والقوى السياسية الى التفكير في أجندة إصلاح وطنية لانتشال البلد.

تجاوز الدستور

من جانبه، قال يوسف الشايجي الأمين العام للمنبر الديموقراطي ان الحكومة تمارس تجاوزا صارخا على أحكام الدستور بتأخيرها تشكيل الحكومة وكان عليها الإعلان عن فريقها بعد أسبوعين من تكليف المحمد، مستغربا تعطيل المحمد للجلسات في حين ان الدستور أكد على عدم تعطيل انعقاد الجلسات حتى في الأحكام العرفية، مؤكدا ان من حق اي مواطن ان يبدي رأيه في التشكيل الحكومي واختيار رئيس الوزراء.

واستدرك الشايجي نحن ضد التصعيد غير المبرر الخارج عن روح الدستور، وعلى الجميع احترام قرار سمو الأمير بتكليف الشيخ ناصر المحمد لرئاسة الحكومة، لافتا الى ان البعض يرون ان إعادة تكليف المحمد بداية لحل مجلس الأمة، موجها حديثه للحكومة: هناك طابور من الاستجوابات وعليك حسن اختيار الوزراء وتجنب الصدمات.

ولفت الشايجي الى ان الحراك السياسي في الدول العربية مؤثر إلا انه بعيد عن الكويت لعدم وجود أزمة حكم لدينا والدستور يعالج هذا الأمر، مستدركا لكن ليس لدينا حياة ديموقراطية ومساواة وتكافؤ فرص وتطبيق للقانون على الكبير قبل الصغير.

ووجه الشايجي رسالة لسمو رئيس مجلس الوزراء من أعضاء المنبر الديموقراطي تدعوه للمطالبة بوزراء ذوي أياد نظيفة وسمعة طيبة ولا يمثلون أسرا وقبائل، وحكومة ببرامج عمل تنموية تلتزم بالدستور فعلا وقسما وتحارب الفساد، وكذلك حكومة تستثمر العنصر البشري وتدعم المرأة وتثق بالشباب وتمنحهم فرصة بناء المستقبل وتأمين مستقبل التعليم، بالاضافة الى حكومة وحدة وطنية تحارب القبلية والطائفية وحكومة كفاءات لا محاصصات.

● رشيد الفهم

في ندوة نظمت بديوان الطبطبائي مساء أمس الأول في كيفان

نواب يدعون الحكومة السورية لعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين

د. وليد الطبطبائي متحدثا خلال ندوة نظمها في ديوانه مساء امس الأول ويبدو النواب محمد هايف ود. فيصل المسلم ود. ضيف الله أبو رمية (قاسم باشا)

طالب عدد من النواب دول مجلس التعاون والجامعة العربية بضرورة اتخاذ موقف موحد للضغط على الحكومة السورية من أجل وقف العنف ضد الشعب السوري الذي يمارس حقه في التظاهر السلمي.

كان ذلك اثناء الندوة التي نظمت مساء امس الأول بديوان النائب د.وليد الطبطبائي وحضرها عدد من اعضاء مجلس الامة والنشطاء السياسيين.

تحدث أولا النائب د.ضيف الله أبورمية قائلا إن ما يتعرض له الشعب السوري من قمع للحريات وقتل للأبرياء المطالبين بأبسط الحقوق أمر مرفوض حيث قابلهم النظام بالدبابات والمدافع التي استخدمت ضد المتظاهرين المسالمين.

واضاف ان الصمت العربي لافت ومحير ومع الأسف الشديد لم نسمع استنكارا من اي من الدول العربية او الجامعة العربية او من الامم المتحدة تجاه هذه المجازر التي يقوم بها النظام في سورية وبعض الدول العربية تساعد هذا النظام بالخفاء لقتل الشعب السوري.

واستطرد يقول لو شعر النظام السوري بأنه يوجد دول عربية أو إسلامية تقف ضد هذا العنف لاعاد حساباته والله سبحانه وتعالى سيحاسب هذه الدول على هذا الصمت الذي خيم عليهم.

واشار الى دور الامم المتحدة قائلا: يجب أن يكون هناك دور للأمم المتحدة في التدخل لوقف هذه المجازر وحماية الابرياء في سورية وعلى الشعوب العربية التحرك للضغط على الحكومات لأخذ موقف تجاه النظام السوري.

وتابع ان العنف والقمع تجاه الشعوب لا يأتي بنتيجة والدليل على ذلك ما حصل في تونس ومصر واليمن وليبيا حيث كانت إرادة الشعب فوق كل شيء.

بدوره تحدث النائب د.وليد الطبطبائي قائلا: نحن تعاطفنا مع الشعب السوري ودعمنا له ينطلق من اسباب انسانية بعد ان سلبت منه حقوقه.

واضاف: ان سورية تعتبر جسرا لايران وخادما لها وتساند مشاريع ايران للتشيع الصفوي وايضا هناك تحالف منذ 30 سنة ونحن يهمنا ما يحدث في سورية، لانه ينعكس بالسلب او الايجاب على خليجنا.

واستطرد يقول ان احد اعضاء مجلس الامة قال ان النظام السوري والرئيس حافظ الاسد وقف في تحرير الكويت وانا قلت بالفعل شارك في تحرير الكويت وليس حبا للكويت وانما كرها في الطاغية صدام ونحن لا نقف مع الظالم ومع الشعوب لا للانظمة.

وتابع: ان هذه الانتفاضة اتت بعد 50 سنة من الحكم الاستبدادي والحكم الظالم، واشار الى انه يجب على دول مجلس التعاون ان يكون لها موقف جاد وواضح تجاه هذا النظام الدكتاتوري.

بدوره تحدث النائب د.فيصل المسلم قائلا: ان هذا النظام البعثي الفاجر مؤسسه ميشيل عفلق واشكاله ماذا تريدون منه الآن؟ والبعث الس وري والبعث العراقي هما وليدان من بطن واحد وبالتالي لعل وعسى ان يكون من نتائج الحركات والثورات في سورية اليوم ان يسقط ألعن الانظمة والاحزاب في تاريخ الامة العربية في عصرها الحديث وهو النظام البعثي.

واضاف: اما النظام في سورية تحديدا كما قال المثل العربي المشهور «مشابه أباه فما ظلم» حيث قام حافظ الاسد 1982 بمجزرة حماة بتدمير الناس تدميرا، والآن بشار الاسد يعيد نفس السيناريو، يغلق الحدود مع الاردن وباتجاه الشام ونزول الجيش السوري في درعا حيث داهم الشعب في منتصف الليل وقبل صلاة الفجر ويخرج البعض مع الاسف مدافعا عن الفاجر والطاغي والظالم هو جيشه وزمرته.

واستطرد المسلم واجبنا اليوم واجب انساني قبل ان يكون واجبا اسلاميا، بأن نرفض هذا الظلم لانه ظلمات يوم القيامة والنصرة لهم واجبة.

واضاف: نطالب دول مجلس التعاون الخليجي بالعمل الجماعي المنظم بالضغط والدعم والعطاء وبالتالي سوف نكسب حلفاء وشعوبا وموقفا حق يكسبنا رضا الله عز وجل.

ثم تحدث النائب السابق د.فهد الخنة قائلا: نحن نقف مع الشعب السوري المظلوم المضطهد حيث تربطنا معه روابط الدين والدم. ونقف مع الشعوب الحرة الأبية التي تطالب بحقها في اختيار حكومتها وبرلمانها الحر بالإضافة الى العدالة.

وأضاف: بأي حق بشار الأسد يفرض نفسه على الشعب السوري ويعتقد ان الشعب السوري مملوك له، والأرض ملك له وليس من حق الشعوب ان تطالب بحقوقها وحرياتها.

وتابع: نحن نعلن تضامننا مع كل الشعوب العربية الحرة التي تطالب بالحريات وستنتصر إرادة الأمة ان شاء الله وتنتكس رايات الطائفية والمشروع الصفوي.

بدوره، تحدث المستشار ناصر المصري قائلا ان ما يحكم سورية اليوم هو نظام علوي نصيري سبق ان قتل أهلنا في حماه وحمص وأقمنا العلاقات مع هذا النظام الفاسد الموجود مع الأسف الشديد الذي يدعي اليوم ان كل الجرحى الذين قتلوا عن طريق خراطيم المياه وأصبح قتلنا حلالا.

وأضاف: أحمل أنظمة الحكم في العالم العربي جميعا الذين اتصلوا بالنظام ودعموه قلبا وقالبا.

وأتمنى من نواب الأمة الكرام ان يجعلوه احد محاور الاستجواب القادمة للحكومة في مسألة دعمها للنظام العلوي في سورية.

بدوره تحدث النائب محمد هايف قائلا انه مازال النظام الديكتاتوري يقوم بأعمال عنف ضد الشعب السوري الذي يطالب بالحرية.

وتابع: لقد تم القبض على السفينة الإيرانية محملة بالغازات السامة متجهة الى سورية، ونحن لم نستغرب لأنهما وجهان لعملة واحدة إيران وسورية، ولكن المستغرب ذلك الصمت الذي يخيم على قادة العرب وعلى الجامعة العربية وعلى الأمين العام للجامعة العربية.

واستطرد: يقول اليوم يقصف المسجد العمري في درعا ووصلت الأخبار انه لم يبق منه الا المنارة والذي يقصفه الحزب الثوري الإيراني. وأضاف ان إيران لم تقف مكتوفة الأيدي فلماذا نحن نقف مكتوفي الأيدي؟!

وأضاف أين دور الإعلام العربي في تغطية أحداث سورية؟ لقد كانت صامتة ومشاركة في الجريمة، خاصة الإعلام الكويتي الرسمي الذي يترأسه وكيل الأخبار. وقد قام بإبعاد أي خبير عن سورية بهدف التعتيم على الأحداث.

وتابع: علينا اليوم ان نساهم في موقف تاريخي مشرف ننقذ هذه الأمة من هؤلاء الخونة الذين يعيثون في الأرض فسادا.

بدوره، تحدث خالد الشليمي قائلا: يعتبر نظام سورية نظاما فاسدا قام بإدخال 200 ألف إيراني للاشتراك في حزب الله في الوقت الذي كانت فيه لبنان تعج بالفوضى.

وأضاف نرى سورية ازدواجية في المواقف انها وقفت مع إيران ضد الإمارات وبقاء الأسد هو بقاء لحزب الله وأمن اسرائيل.

واستطرد يقول علينا الآن ان نجتهد في الدعاء لإخواننا في سورية وان نخلص لهم في الدعاء ونحن نسأل الله ان يوفق اخواننا المظلومين في سورية.

● ناصر الوقيت